المبارك لحظة الاستجواب بثقة (تصوير: صالح محمد)

سمو رئيس مجلس الوزراء يعلن استعداده لصعود المنصة

ة تحقيق نيابية في موضوعاهما

■ العزب: الحكومة طلبت مناقشة الاستجواب بسرية من واقع مسؤوليتها الدستورية

وليد الطبطبائي ومبارك الحجرف ومبارك الحريص ومحمد الهدية.

وجاء ذلك في مستهل جلسة مجلس الأمة التي عقدت أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم خلال التصويت على بند تقارير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بشان طلبات النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النواب الطبطبائي والحجرف والحريص والهدية.

ورفض مجلس الأمة طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب الطبطبائي في القضية رقم (2013/83) حصر العاصمة (2013/16) جنح المباحث حيث جاءت النتيجة بموافقة 28 عضوا وعدم موافقة 28 عضوا من اجمالي الحضور البالغ عددهم 56 عضوا.

كما رفض مجلس الأمة طلب النيابة العامة رفع الحصانة البرلمانية عن النائب الحجرف في القضية رقم (2016/675) حصر الجهراء (2016/93 جنايات الجهراء) حيث جاءت النتيجة بموافقة 19 عضوا وعدم موافقة 37 عضوا من اجمالي الحضور البالغ عددهم 56 عضوا.

ورفض المجلس طلب النيابة العامة رفع الحصانة البرلمانية عن النائبين الحريص والهدية في القضية رقم (2016/551) حصر حولي (2016/607 جنايات المباحث) حيث جاءت نتيجة التصويت بموافقة 18 عضوا وعدم موافقة 39 عضوا من اجمالي الحضور البالغ عددهم 57 عضوا.

■ عبدالله فهاد: إن لم ترد الحكومة المظالم..فلدينا أكثر من 20 نائبا ضدها في الدور المقبل

■ هايف: أيدنا الاستجواب خلال الجلسة وكلفنا النائب جمعان الحرش أن يتحدث باسم المجموعة

وزير العدل يطلب جلسة سرية

■ نحن ننتظر هذا التعهد ونسأل الله أن يهدينا جميعاً لسواء السبيل ويصلح أحوال البلد

■ التعهد بالنسبة للجناسي قريب وسترونه قريباً.. وإن شاء الله سيصدقون بهذا الالتزام

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

افتتح رئيس مجلس الأمة الجلسة ويتلو الأمين العام اسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين عن حضور الجلسة التكميلية أمس.

عادل الدمخي: رئيس الجلسة أمس خالف المادة 90 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة عندما رفع الجلسة نهائيا ، ونتمنى الالتزام باللائحة.

عيسى الكندري: يدي بيد الاخ عادل الدمخي في تطبيق اللائحة ولكن كان هناك تجاوز على اللائحة قبل رفع الجلسة ، فلا يجوز مقاطعة المتحدث ، ونعم ان المادة 90 تنص على ضرورة رفع الجلسة نصف ساعة اولا الا ان الساعة كانت تشير الى الواحدة والثلث ظهرا فرفعت الجلسة نهائيا .

انتقل المجلس الى التصويت على طلبات رفع الحصانة .

– يرفض مجلس الامة طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب د. وليد الطبطبائي بعد موفقة 28 عضوا من اصل الحضور 56 عضوا.

– يرفض مجلس الامة طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب مبارك الحجرف بعد موافقة 16 عضوا من اصل الحضور 56 عضوا.

– يرفض مجلس الامة طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائبين مبارك الحريص ومحمد الهدية بعد موافقة 18 عضوا من أصل 57 عضوا.

يبدأ مجلس الامة مناقشة بند الاستجوابات.

الاستجواب الاول المقدم من النواب د. وليد الطبطبائي ومحمد المطير وشعيب المويزري إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك والذي تضمن خمسة محاور هي:

المحور الأول: مخالفة القانون وسوء استعمال السلطة فيما مارسته الحكومة بانتقائية أو انتقامية أو بدوافع سياسية في تاويل القانون وفي تطبيقه وذلك بما أصدرته من مراسيم أو قرارات بسحب أو إسقاط أو إفقاد الجنسية الكويتية عن بعض حامليها.

المحور الثاني: مخالفة للمعاهدات والمواثيق الدولية وسوء استعمال السلطة فيما مارسته الحكومة بانتقائية أو انتقامية أو بدوافع سياسية في إصدارها تشريعات مخالفة لتنفيذ التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

المحور الثالث: تفشي الفساد وتراجع ترتيب دولة الكويت عشرين مركزا في الستة الأخيرة فقط والإصرار على تعيين شخصيات فقدت شرط الكفاءة والأهلية وبعضهم سقط سياسيا لشغل المناصب المهمة والاستراتيجية في الدولة مما يشير إلى انتقال فشلهم إلى أماكن أخرى في مؤسسات الدولة إضافة إلى تنحية الكفاءات المؤهلة ذات الخبرة في مجالها والتي أثبتت جدارتها في أداء أعمالها.

المحور الرابع: برنامج عمل الحكومة لم يعد على أسس سليمة والتفريط بأصول استراتيجية للدولة.

المحور الخامس: زيادة الأعباء على المواطنين والإخلال بمبدأ المساواة.

رئيس الوزراء : انا جاهز للاستجوابين

وزير العدل : الاستجواب من أهم الأدوات الرقابية البرلمانية لتحقيق رقابة مجلس الأمة على أعمال السلطة التنفيذية وتتجلى فيه المسؤولية بأوضح صورها لذلك فقد تطلب الدستور في ممارسة عضو مجلس الأمة لهذا الحق أن يكون مستوفيا للشروط وجميع الضوابط والأعراف الدستورية المستقرة بخصوصه وأن يراعي بشانه المصلحة العامة.

وقال: نصت المادة 94 من الدستور على أن جلسات مجلس الأمة علنية ويجوز عقدها سرية بناء على طلب من الحكومة أو رئيس المجلس أو 10 أعضاء وتكون مناقشة الطلب في جلسة سرية، ولما كان الاستجوابان الموجهان إلى سمو رئيس مجلس الوزراء قد تضمنا اتهامات للحكومة قد تمس أشخاصا حول أمور لها طابع الخصوصية ، ولما كانت المادة 30 من الدستور تنص على أن الحرية الشخصية مكفولة الأمر الذي قد لا يسمح بمناقشة تفاصيل الاتهامات الواردة في الاستجوابين في العلن.

واضاف: من ناحية أخرى فقد تضمن الاستجواب الأول اتهامات بوجود صفقات مشبوهة للأسلحة المبالغ في اسعارها ومنها صفقة طائرات اليورفايتر وهي أمور تعتبر من الأسرار العسكرية التي لا يجوز بحث تفاصيلها في جلسة علنية لما قد تتضمنه من بعض المعلومات والبيانات من مساس واعتبارات للمصلحة العليا للبلاد والحفاظ على طبيعتها الخاصة ، لذلك فإن الحكومة تطلب مناقشة الاستجواب في جلسة سرية والحكومة تتقدم بهذا الطلب والثقة التامة للتجاوب البناء من المجلس الموقر لكل ما من شانه الحفاظ على الممارسة البرلمانية السليمة وفي الأطر الدستورية.

مرزوق الغانم: اذا كان هناك طلب لعقد الجلسة سرية فلا يجوز مناقشته الا في جلسة سرية لذا تخلى القاعة.

المجلس يوافق على عقد

خروج الجمهور بعد إخلاء القاعة

الطبطبائي متحدثا خلال الجلسة

استعداد المستجوبين